

المقاولات الجزائرية: قراءة في الخلفيات السوسيو مهنية للمقاول.

The Algerian Contractor: Read a professional socio

1. د. بلهوارى حاج ، 2. خيرة عمور

¹ جامعة مستغانم كلية العلوم الاجتماعية قسم علم الاجتماع hadj.belhouari@yahoo.fr² جامعة مستغانم كلية العلوم الاجتماعية قسم علم الاجتماع kheira.amour@univ-mosta.dz

تاريخ النشر: 2023/06/12

تاريخ القبول: 2023/05/09

تاريخ الاستلام: 2023/04/04

ملخص: يمثل موضوع المقاولاتية مادة ثرية في مختلف الحقول العلمية؛ سوسيولوجية التنظيمات، الأنثروبولوجيا، الاقتصاد. باعتبارها فاعلا أساسيا في عملية التنمية و التغير الاجتماعي، و التي اتخذت من المفهوم حقلا لدراساتها، من خلال تحليل أنماط تسيير المقاولات؛ الإتصال، ممارسة السلطة، العلاقات الاجتماعية...الخ.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على المقاول الفرد وليس المقاول كمنظمة فبعدما دأبت معظم الدراسات في التراث السوسيولوجي بالتركيز عليها كمنظمة إنتاجية، و كوحدة إجتماعية، نركز نحن على الفاعل *l'acteur* من خلال طروحات *Michel Crosier* كما نحاول من خلال هذه الدراسة أن نقارب أهم المعالم الأساسية في إنتاج المقاول، بيئته ثقافته و المتغيرات التي تحيط به.

الكلمات المفتاحية: المقاولاتية؛ الثقافة(التراث)؛ المؤسسة العمومية؛ الطبقة الإجتماعية؛ البورجوازية.

Abstract: The subject of entrepreneurship is a rich material in various scientific fields; sociology of organizations, anthropology, economics, as a major player in the process of development and social change, which has taken the concept as a field for its studies, through the analysis of patterns of business management, communication, the exercise of power, social relations..

This research paper aims to shed light on the individual or human contractor and not the contractor as an organization which after most studies in sociological heritage has

focused on as a production organization and as a social unit, where we focused on the actor through "MichelCrosier" propositions.

We also tried through this study to approach the most important milestones in contractor production, its environment, its culture, and the variables surrounding it.

Key words: entrepreneurship; culture (heritage) ; the public establishment ; the social class ; the bourgeoisie.

مقدمة:

حظيت المقاولات الجزائرية باهتمام واسع في مختلف الحقول المعرفية، الاقتصاد سوسولوجية التنظيمات الأنثروبولوجية... خاصة الدراسات الاقتصادية التي استحوذت على حصة الأسد، والتي اختزلت هذا الاهتمام في الشق المادي أو الكمي. أما الحقل السوسولوجي الذي هو حديث العهد بمثل هذه المواضيع خاصة في السياق الجزائري، ولظروف تاريخية و إيديولوجية لم تسمح بظهور مفهوم المقاولاتية إلا بعد مسار طويل من الإصلاحات الإقتصادية بداية من ثمانينات القرن الماضي، و انتهى في التسعينيات من نفس القرن باعتماد الجزائر لبرنامج إعادة الهيكلة PAS* (أنظر التعليق رقم 1) وبداية تحرير المبادرات الفردية، حيث أسس نهاية عهد الدولة المقاول *état patron* التي استحوذت و استفردت بجميع المناحي الاقتصادية و الاجتماعية عبر أدواتها القوية؛ القطاع العام و المؤسسة العمومية مقصية المبادرة الفردية و القطاع الخاص..

هذا السياق انعكس على الدراسات السوسولوجية الجزائرية التي بدورها تمحورت غالبية أبحاثها حول المؤسسة العمومية، و علاقتها بالسلطة و المجتمع "الكنز، شيخي، اليابس، هني، غريد... الخ فالميزة المسيطرة على هذه الدراسات في الجزائر هو طابعها المؤسساتي أو الشمولي، حيث الحديث بصفة الطبقة، المجتمع أو بصيغة الهياكل و المؤسسات (مصانع، مؤسسات عمومية، جامعات....)

هذا المعطى، جعل من المقاولاتية موضوعا سجاليا، بين المفكرين و المنظرين كل حسب منطلقاته، حيث يعزو البعض منهم تطور المقاولاتية لفشل الدولة وأجهزتها الحكومية عموما و المؤسسة العمومية على وجه التحديد، بفعل سوء الأداء الوظيفي لمهام كان يفترض أن تنفرد بها لوحدها، كونها مركز سياسي مستقل كان عليه تشجيع الأطراف التنموية الأخرى من مقاولين خواص و مجتمع مدني.

فلم يكن هذا المجهود البحثي ليبقى لا مباليا أمام هذه التحولات المتسارعة و غير المنتهية، و التي طالت أهم الثوابت و المعالم، فالدولة لم تعد مقاولا أو قطبا تنمويا بتعبير EDGAR MORIN. فاسحة المجال أمام المبادرات الفردية لإنشاء المقاولات وتسييرها، و بناء على هذا التوجه الجديد فإننا نعتبر دراسة المقاوله من المواضيع الهامة التي ينبغي أن ينصب عليها الاهتمام في الحقل السوسيولوجي، و ادماجها كمتغير ثقافي/تنظيمي جديد.

وعليه نحاول من خلال هذه الورقة البحثية مقارنة مغايرة تخص الفاعل أي المقاول باعتباره فاعلا خاضعا لبنية العلاقات الاجتماعية القائمة المتحكمة في تصورات و ممارساته، و باعتباره معيارا للتطور الفكري للفرد و الثقافة و النظام الاجتماعي، و كونه منتجا لخطاب جديد حول مسائل: التسيير، التوظيف، الأجور...والقضايا الاجتماعية المختلفة التي تميز المشهد العمالي الحالي.

و على هذا الأساس فان موضوع الدراسة يطرح إشكالية علاقة النسق الثقافي(الأصل الاجتماعي، العائلة...) بالفكر المقاولاتي و نسعى من خلالها إلى الإجابة على التساؤل التالي:

ما هي الملامح الكبرى للمقاول الجزائري؟ و ما هي خلفياته السوسيو مهنية؟

و ما قدرته على انتاج صورة جديدة ينال من خلالها الشرعية الاجتماعية؟

أسئلة لا يمكن الإجابة عنها في هذه الورقة وسنكتفي فقط ولاشترطات علمية بحتة التي تخص حقل معرفي محدد (سوسيولوجيا التنظيمات) فإننا سنركز على المقاول من خلال العودة إلى الأصول الاجتماعية و العائلية و المهنية، هذه العودة من شأنها أن تساعدنا في

التأسيس لنظرة أكثر موضوعية بعيدا عن الصورة النمطية السلبية التي عرف بها في السياق الاقتصادي السابق..

لذلك جاء هذا البحث ليغطي ولو نسبيا العجز الملاحظ في الدراسات السوسيوولوجية الجزائرية حول الاقطاب أو القوى الاجتماعية الجديدة التي أفرزها مسار الاصلاحات مقاوليين، أرباب العمل، خواص... (ولادة طبقة مسيريين جديدة).

و عليه يكون من الطبيعي سوسبولوجيا التعرف عن هذه القوى الناشئة من حيث أصولها الاجتماعية أو ما يعرف بالخلفيات السوسيو مهنية. كما يكون من الأفيد في اعتقادنا التعرف على مواقعها و توجهاتها و مجالات نشاطاتها. و هو ما تحاول هذه الدراسة الغوص فيه.

1- التأصيل النظري لمفهوم المقاولاتية:

1-1- في مفهوم المقاولاتية (مقاول، مقالة).

شكل مفهوم المقاولاتية قضية بحث وطرح لمختلف المشارب العلمية التي تعددت بتعدد الإيديولوجيات الفكرية المختلفة في تعريفها للمفهوم، وفقا للحقل المعرفي الذي تنتهي إليه، حيث ركزت العلوم الاقتصادية على الجانب الكمي بمواضيعه المتعلقة؛ بالإنتاج، الأداء، والأرباح،... الخ، فيما اهتمت العلوم الإنسانية والإدارية بالمتغيرات الكيفية؛ كالثقافة، والإلتزام، الرضى،... وغيرها من القضايا التنظيمية التي تعتبر كمحددات لقياس مدى فعالية المقولة.

1-2- المقاولاتية كمركب من كلمتين: أو ما يعرف بالريادة Entrepreneurship هي:

ليست ظاهرة جديدة و لا نتاجا للقرن العشرين، لأن الاستخدام الأول للكلمة كان من طرف الاقتصادي R.Cantillon سنة 1680-1734 (الباجوري، 2017، صفحة 6).

حيث تنقسم الكلمة إلى مفهومين هما: المقاول كفاعل والمقولة كفعل أي؛ المقاول كفاعل منشئ لفعل المقولة حسب bruyat (قوجيل، 2016، صفحة 35) وهو ما أكدته

T.Verstraet الذي اعتبرها عملية تواصلية بين المقاتل و المقاتلة التي يحركها معبرا عنها في أبعاد ثلاثة هي :-

البعد المعرفي: هو نتيجة رؤية مقاولاتية عند المقاتل، وتتميز بفكر استراتيجي يتميز بسرعة رد الفعل أي قدرة الفرد على ترجمة الأحداث وإدراك ما يجب فعله من خلال ما حدث، والتعلم؛ نتيجة التجربة السابقة والحالية؛ معارف، استعدادات وخضوع للتأثير والإنفعالات، والمعارف المكتسبة اللازمة للفرد والميولات.

البعد التنسيقي: الناتج عن الفعل المقاتل، والذي يقود المقاتل للموقع مقابل العديد من المتعاملين من مختلف الطبقات الاجتماعية حيث يقوم معهم بالتحكم في الشكل المؤسساتي.

البعد الهيكلي: يهتم بالإدماج المقاتل وحول خاصية الغاية الملموس و الذاتية غير الملموس هذه الصورة تضع المقاتل ومقاتله في ارتباط وطيد وتحديد ما هو المدى الذي يؤثر فيه هذا الإرتباط بشكل مهم على المقاتلة ومنشئها. (verstraet, 2001) يشير هذا التعريف إلى أهمية الأبعاد؛ المعرفية، التنسيقية والهيكلية وضرورة تفاعلها لتحقيق غاية المقاتل التي دفعته لإنشاء مقاتله في المجتمع.

1-3-المقاتل كفاعل: اعتبره B.say في بداية القرن التاسع عشر بأنه: « شخص مستعد

لتأسيس مشروع جديد أو مؤسسة». (الباجوري، 2017، صفحة 6) كما اعتبر المنظر الإقتصادي j.schumpeter أن تطور الاقتصاد مقترن بالمقاتلين، باعتبار المقاتل فاعل مهم لشرح ذلك التطور الاقتصادي، (شومبيتر، 2011، صفحة 18) من خلال امتلاكه لصفة الإبداع التي تدفعه إلى ابتكار أسواق جديدة، وصناعات جديدة، حيث وصف المقاتل بأنه: « مسير عند نفسه أي أنه مبادر ومستقل ومتحمل لنتائج مخاطرته » وأشار شومبيتر إلى وجود نوعين من المقاتلين يتمثل النوع الأول في: المقاتل التكراري الذي يكرر فعل المقاتلة من خلال إنشائه لمقاتلة جديدة تكون موجودة في المجتمع من قبل، أما الصنف الثاني فيتمثل في: المقاتل المبدع الذي يبتكر مشروع جديد في السوق (شومبيتر، 2011، صفحة

19). و الصنف التكراري هو الأكثر تواجدا في الجزائر لأن أغلب المشاريع مكررة و مفتقرة لصفة الابتكار.

4-1-المقابلة كفعل:» هي نسق كجميع الأنساق، تحتوي على بنية مكونة من عناصر

مادية وغير مادية وبشرية وشبكة من التدفق المالي و المعلوماتي تربط مختلف العناصر لتحقيق وحدة المؤسسة « وهنا تركيز على المكونات الداخلية للمقابلة. في حين ينظر لها من زاوية أخرى في إطار تفاعلها مع بيئتها الخارجية وذلك بالتأثير المتبادل بين البيئتين الداخلية للمقابلة ومحيطها الخارجي باعتبارها:» نسق مفتوح بمعنى أنها في علاقة بمحيطها الإقتصادي، النفسي والمؤسساتي...الخ» (الإدريسي، 2013، صفحة 81).

وضمن نفس السياق اعتبرها **Alain Fayoll** سيرورة يمكن أن نجدها في مختلف البيئات و بأشكال مختلفة، تقوم بإدخال تغييرات في النظام الاقتصادي عن طريق إبداعات قام بها أفراد أو منظمات، هذه الإبداعات تخلق مجموعة من الفرص الاقتصادية و تكون محصلة هذه السيرورة هي مجموعة الثروات الاقتصادية و الاجتماعية للأفراد والمجتمع ككل (بوعزة، 2017، صفحة 163).

إجمالا ولتطلبات هذه الورقة البحثية التي تخص الفاعل/المقاول سنتجاوز بعض طروحات سوسيولوجية التنظيمات التي ترى أن المقابلة ليست وحدة اقتصادية تتوقف نجاعتها في مدى قدرتها على تقسيم العمل و توزيع المهام بين أعضائها، و ليس على قدرة أعضائها على خلق قواعد تضبط استراتيجياتهم و توجيهها حسب **M. crosier**، بل على مدى قدرتها على أن تكون مؤسسة اجتماعية منتجة للهوية الاجتماعية، و منتجة لثقافة تجعل من أعضائها يشعرون بالانتماء إليها، و ليست إطارا إداريا يتم الانتساب إليه. لا يصل إلى شخصية المقاول/الفاعل و البحث في خلفيات نجاحه، فنجاعة المقاول تتحدد انطلاقا من مستوى التشكل الاجتماعي لهذا الأخير، و ليس لطبيعة نشاطه أو استثماره.

2-الإرهاصات الأولية للمقابلة بالجزائر:

ربط مفكرو القرن التاسع عشر مفهوم البرجوازية بالطبقة الاجتماعية، حيث قسموها إلى فئتين تكونت الأولى؛ من أذكاء مقتصدين، ومستغلين، فيما شملت الثانية؛ المبذرين، الكسالى والخاضعين، وهو ما لخصه "كارل ماركس" قائلا: «إن الغزو والاستعباد وسيادة القوة الوحشية هي التي انتصرت دائما». (مجموعة من المؤلفين، 2006، صفحة 11).

وبقياس ذلك على السياق الجزائري فقد مثلت فرنسا كدولة مستعمرة الفئة الأولى؛ حيث فرضت سيطرتها وملكته من لا يملك (المعمر)، وحرمت المالك (الجزائري) من كل حقوقه ليتحول إلى مجرد عبد عامل في أرضه طيلة الإحتلال الذي خلف ثالوثا أسودا - الفقر، الجهل و المرض - أدخل البلاد في نفق مظلم تسبب في تخلفها عن غيرها من البلدان. وامتد هذا الحال إلى ما بعد الإستقلال من خلال تسيير العمال الفاشل لثروات المعمرين ذاتيا، وبعده من طرف الدولة اشتراكيا؛ كطبقة مسيطرة كرسّت لاقتصاد دولوي تحكمته من خلاله في مفاصل الاقتصاد والمجتمع واستفردت بعملية التنمية دون اشراك فاعلين آخرين؛ القطاع الخاص الذي يمثل امتدادا للرأسمالية حسب "عدي الهواري" وهو مبرر للتخطيط المركزي والتضييق على المبادرات الفردية.

وبهذه الكيفية تم إخضاع عمال القطاع العام ذوي الذهنيات الفلاحية الريفية إلى مجالات صناعية تحويلية دون تدريبهم مسبقا على الأسلوب العقلاني، المهاري والتقني مما أكسب أغلب المنتمين إلى هذا النسق المؤسساتي اعتزازا بمنصب منحهم سلطة التحكم في الملك العام لأغراض شخصية تجلت في تبذير الأدوات، واللامبالاة بالأجهزة والمعدات، ناهيك عن الخمول، الكسل والتسيب الممارس من طرف العمال والموظفين، كلها سلوكات لا تنظيمية ساهمت في ضعف إنتاجية مؤسساتها وانخفاض فعاليتها.

ليزداد الوضع سوءا من خلال تغطية الدولة للمنتجات الإستهلاكية الأساسية وتقديم الخدمات المجانية للمواطنين، فبدل أن تستثمر في طاقاتهم البشرية استنزفت

إرادتهم العملية والإبداعية ما أفرز تضخما في طلبات العمل، و أورث روحا إنكالية لدى الأفراد الذين أصبحوا يطالبون بنصيبهم من الذهب الأسود.

و مع تأزم الوضع الاجتماعي الذي فرض إصلاحات سياسية و اقتصادية تم من خلالها تخلي الدولة كفاعل مسيطر عن سلطتها في التسيير والملكية، مع إصدارها لأحكام تنظيمية كتعبير منها عن الإنفتاح الاقتصادي بالتوجه نحو اقتصاد السوق؛ وفتح المجال أمام الإستثمارات الخاصة المحلية و الأجنبية، و تسهيلات مقدمة للشباب لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة عن طريق برامج الدعم والمرافقة التي تمثلت: في إعانات مالية كسياسة حكومية مختلفة لصناعة مقاولين جدد محكوم فيهم ضمنيا من خلال الضرائب و التعجيزات القانونية، والإدارية.

2-1- المقولة الجزائرية خلال العهد الاستعماري:

يؤكد بعض الباحثين حول المجتمع الجزائري أن المرحلة الاستعمارية تميزت بمصادرة الأراضي و ظهور الزراعة الرأسمالية و اتساع الاقتصاد النقدي و افقار القبائل و فقدان البورجوازية لسلطتها و ثروتها. حيث بدأت في تفكيك التشكيلة الاجتماعية للمجتمع الجزائري وهدم بنيته الاقتصادية التي غلب عليها النمط الجماعي التعاوني، فحولت الأراضي الجزائرية إلى عقارات فرنسية (بن عيسى، 2010، صفحة 5) بموجب، قانون مصادرة الأراضي الذي يخول لها إلغاء ملكية الفلاح لأرضه ليصبح خماسا أو حاصدا لها (شنافي، 2010، صفحة 209) ما دفع بعض المواطنين إلى الهروب بأموالهم خارج البلاد، فيما تحالف بعضهم الآخر مع السلطة الفرنسية (بن عيسى، 2010، صفحة 5).

حيث أشارت دراسات للإدارة الفرنسية إلى تميز المجتمع الجزائري بالطابع الريفي رغم ظهور نواة طبقة حضرية مالكة في المدن المتوسطة والكبرى، فيما أشار جغرافيون واجتماعيون ومؤرخون وغيرهم إلى فقدان المجتمع الجزائري للطبقة البرجوازية بالمفهوم الغربي؛ باعتبارها كيان له قاعدة اقتصادية مشيرين إلى وجود طبقة وسطى فقد أشار المفكر

Augustin berque في محاولته الفريدة عن البرجوازية الجزائرية بأنها: « طبقة وسيطة بين النبلاء ...، تحوي الندر الباقين من حرفيين و تجار ال (مور) Maures أي السكان الأصليين لسنة 1830...وهم الأحفاد الذين كونوا ثروتهم، وهناك المثقفون والإداريون أو غيرهم وخاصة الريفيون الوافدون إلى المدن والذين تبرجزوا وهذه الشريحة هي التي حضيت طويلا من تلك الرفاهية العامة، داخل حبور مالي امتد حتى عام 1911 رغم تقلبات الأوضاع » (مهديد، 1998، صفحة 40) ويعود عامل تكوين العائلات البرجوازية الجزائرية للثروة ورأس المال إلى علاقاتها بالعقار الزراعي الريفي (مهديد، 1998، صفحة 41) قصد تحقيق رأس مال واستثماره في المدن في مجالات أخرى صناعية عقارية، وخدماتية (مهديد، 1998، صفحة 42). إلا أنها تعرضت للتضييق من المستعمر بالقضاء على النشاط الصناعي الحرفي؛ صناعة النحاس، الفضة، الذهب، الجلد والصناعات الحربية والبحرية، بعدما كانت الجزائر رائدة في هذا المجال ومصدرة لمنتجاتها لدول عربية و أجنبية قبل الاستعمار، في مقابل ازدهار البرجوازية الاستيطانية التي احتكرت التجارة الداخلية والخارجية بنسبة 75% ما جعل "فرحات عباس" يصف الإستعمار "بالقوة الجبارة" التي تؤذي المستضعف وتسلبه رزقه و تجعل همه الوحيد منحصر في البحث عن الخبز فقط وهو حال فرنسا بالجزائر. (بوجمعة، 2016، صفحة 167)

يؤكد "بيير بورديو" في هذا الصدد أن هامش الحرية في هذه المرحلة كان ضيقا جدا بالنسبة للفاعلين الاقتصاديين المحليين عكس ما كان علي الأمر بالنسبة للمجتمع الغربي في بداية ظهور الرأسمالية حيث كان التجديد يسمح لهم بالتأقلم التدريجي و ليس الامتثال المكروه و السريع لنسق من القيم الوافدة. (P.Bourdieu، 1963، صفحة 314)

إذن وضعية الجزائري كانت صعبة لأنه إذا كان النظام الاقتصادي في المجتمع الغربي قد قام تدريجيا حيث برز و تطور بشكل مستقل، بواسطة تنشئة على ممارسات و مواقف اقتصادية فان الأمر كان جد مختلف بالنسبة للمجتمع الجزائري، لأن الفرد الجزائري كان مرغما على تبني تلك الاتجاهات و الممارسات الوافدة من الخارج.

إذن ضغط الحاجة الاقتصادية بالنسبة للجزائريين فرض عليهم الخضوع القسري إلى النظام الاقتصادي الرأسمالي، و أن هذا الضغط بإمكانه الهدم الجزئي أو الكلي لنسق الممارسات الذي كان ينظم السلوكات الاقتصادية التقليدية. و يستنتج "بورديو" أن الجزائريين عبارة عن "رأسماليين استهلاكيين قبل أن يكونوا مقاولين رأسماليين" (P.Bourdieu., 1963, p. 371).

و من هنا نلاحظ بأن غياب طبقة المقاولين الجزائريين في تلك الفترة، يرد "بورديو" هذه القضية إلى الظاهرة الاستعمارية.

إن بروز اتجاهات نحو النشاط المقاولاتي يستلزم توافر جملة من الشروط فكان الحرفي أو التاجر، باستطاعته العمل بمفرده أو بمساعدة أفراد عائلته و أن مشكلة السلطة لا تطرح في مثل هذه الحالات فإن الأمر جد مختلف بالنسبة للمقاول الذي يجد نفسه على عكس التاجر الصغير أو الحرفي، مرغما على قيادة و تنظيم عمل مجموعة من الأشخاص. يخلص "بورديو" في دراسته إلى "الانتقال من المؤسسة التجارية أو الحرفية التي تسير من خلال طرق تقليدية إلى مؤسسة صناعية يستلزم حدوث تحول على مستوى السلوك."

2-2- المقاولات الجزائرية ما بعد الاستقلال:

بإعلان استقلال الجزائر بدأت بوادر نواة برجوازية محلية في التشكل جراء حصول العمال على تركّات المعمرين من؛ الأراضي الزراعية، والورشات الصناعية، لكنه حلم لم يدم لأن قادة الثورة شكلوا حكومة مؤقتة أمتت الأراضي ومصانع المستوطنين والخونة الجزائريين الذين كانوا ضد الثورة، بحجة تنظيم الاقتصاد الوطني (الرياشي، 1999، صفحة 328)، وتعزز ذلك بتصاعد القومية العربية التي سمحت لبرجوازيات صغيرة لا تحمل مشروعا اجتماعيا بالتطبيع لخطاب عربي إسلامي، قصد التحالف مع الإطارات العسكرية واحتواء نفوذ قدامى من القادة السياسيين والنخب الجديدة التي تربت على القيم الغربية

والتي لم تصبح هامشية بل وظفت في مشاريع إعادة النماذج الاقتصادية الممركزة في الدولة والتنمية المتصاعدة.

فيما تنازل القادمون الجدد (المقاولون) أمام الشعارات التي كسبوا من ورائها بيوتا وسيارات سياحية فخمة، ومال وفير جمع لصالح "خطة قسنطينة" التي وضعت تحت تصرف الريفيين الناجين من الحرب، حيث فسرت كتب كثيرة دور البرجوازية الصغيرة في قيادة الحركة باستيلاء الفلاحين عليها، مما يفسر التطور غير الديمقراطي للسلطة في الجزائر أين اختارت البرجوازية الصغيرة؛ (الفلاحين العمال الحرفيين) السير وراء الحركة لا التقدم عليها واختارت أن تخدم لا أن تحكم أو تقود (حيدوسي، 1997، صفحة 9)، ومن جهتها ساعدت البيروقراطية (الدولة) جماعات تشغيلية لتولي شؤون المزارع التي تركها المستوطنون وبدأ هذا منذ تشكل حكومة بن بلة الأولى، ليتغلغل فيما بعد عن طريق التسيير الذاتي الذي تحايل على الاستثمارات وأنزل المستخدمين القدامى في الإدارة الكولونيالية إلى الزراعة واستبدلهم بمدعي الوطنية الكسالى في مراكز قيادية في حين تركز العتاد والتمويل والتسويق في أجهزة إدارية (مراكز تعاونية مصلحة الإصلاح الزراعي، مكتب تعبئة العقار الإشتراكي... الخ) وكانت تسيير الإدارات بتعاليم فيما تسيير المصانع بأوامر من مديرين تم تعيينهم وزاريا لتلقي أوامر إدارية في ظل غياب دولة قانونية تفرض احترامها. (حيدوسي، 1997، صفحة 13).

3- من الدولة المقاول (القطاع العام) إلى الفرد (المقاول):

اصطدمت البرجوازية الصغيرة الناشئة ببرجوازية بيروقراطية (الدولة) فرضت نفوذها عن طريق النظام الإشتراكي بعد تولي "بومدين" الحكم 1965، ومنه ترسيخ إيديولوجية القطاع العام (الرياشي، 1999، صفحة 328) بإصدار قوانين تلغي الملكية الخاصة كميثاق 1964، وميثاق 1976، وهذا قصد سيطرة الدولة على قطاعات الزراعة، الصناعة والتسيير (هيشور، 2017، صفحة 207)، مستغلة في ذلك الحزب الواحد والجيش

لفرض سيطرتها، إلا أنها تلقت مقاومة من تنظيمات البرجوازية الصغيرة المبعدة الذين طالبوا بتحسين أوضاعهم. (الرياشي، 1999، صفحة 378)

ويهدف إسكات الفئات المبعدة تم إشراكهم في مختلف مناصب الدولة باسم التنمية كمحاولة لإبعاد القطاع الخاص و بداية لتجذر القطاع العام، خاصة بعد ما أزلت السلطة الجديدة عن طريقها كل من قادة الحرب ورجالالات الثقافة التقليدية،(حيدوسي، 1997، صفحة 17) ليمركز التسيير في يد الدولة برقابة مباشرة من الرئيس الذي كلف تكنوقراطيات صناعية مكونة من كوادرات أهلتهم خبرتهم السابقة في شركات أجنبية مؤمنة، حيث سيطروا على قطاع المحروقات والتجهيزات، والمواد الأولية والاستثمارات الكبرى، بفضل علاقاتهم الإدارية التي مكنتهم من توزيع الأسواق والتنظيم التجاري وتحديد الأسعار والتوظيف وتوزيع المكاسب الاجتماعية على العمال. (حيدوسي، 1997، الصفحات 23-24)

وهكذا توسعت ثروة قدامى الإطارات الذين أبرموا صفقات مع الإدارات والشركات الوطنية في المجالات الصناعية والبناء، ما أكسبهم رأس مال أولي من خلال الحصول على عقارات بأسعار رمزية وتجهيزات للأشغال والتصنيع محمية من المنافسة الخارجية والداخلية، لأنهم تخلو عن التنافس سياسيا على السلطة وكانوا مكونين من مسؤولين مدنيين وعسكريين غادروا جهاز الدولة. (حيدوسي، 1997، صفحة 28)

أما البورجوازية التقليدية الجزائرية فلم تريد المساهمة في التغيير بقدر ما ترغب في المحافظة على التقاليد بدلا من المشاركة في العمل اليدوي أو الإنخراط في المؤسسة الاقتصادية الصناعية، حيث كانت تميل إلى اعتبار التجارة والعمل الحرفي هما النشاطان الكفيلان بتحقيق طموحاتها.

4- مرحلة الإصلاحات الاقتصادية وعودة المقاولاتية للواجهة:

أدى دخول المؤسسات العمومية في أزمة ديون وصلت إلى ثلاثة وعشرين مليار دولار نظرا لانخفاض سعر النفط، الذي تسبب في سوء الأوضاع الاجتماعية التي فرضت

بدورها إصلاحات تمثلت في؛ التعددية الحزبية في الثمانينات والتخلي عن مركزية التخطيط وتعدد التنظيمات النقابية (الرياشي، 1999، صفحة 269)، ومنه التحول إلى إعادة هيكلة المؤسسات الكبيرة وتقسيمها إلى وحدات صغيرة لتسهيل تسييرها كسياسة لبرالية بعقلية إشتراكية . (الرياشي، 1999، صفحة 325)

وهي خطة عكست من خلالها الدولة رغبتها في البحث عن برجوازية بديلة لانقراض الاقتصاد من أزمته؛ وتم ذلك بالسماح للأطباء والمهندسين وغيرهم من أصحاب الحرف بفتح مراكز خاصة، فيما عاد بعض المستفيدين من القروض والتسهيلات إلى الريف لخدمة أراضيهم، بينما انتشر في الحضر صناعات حرفية صغيرة كانت موجودة في السابق قبل الإشتراكية، استفادت من مشروع التنمية الصناعية، والتصنيع السريع (بولكعيبات، 2002، صفحة 84) الناتج عن اقتصاد السوق الذي تخلت من خلاله الدولة عن بعض قطاعات نشاطها بمشاركة الخواص والمستثمرين، حيث تأكد بإصدار الأمر رقم 95-92 المؤرخ في 1995/08/26 والمتضمن المجالات التي انسحبت منها الدولة (خميس، 2011، صفحة 205) إضافة إلى مختلف أجهزة الدعم والمرافقة المسخرة لمساعدة الراغبين في إنشاء مقاولات خاصة، ونشر الفكر المقاولاتي في المجتمع عبر مؤسساتها التعليمية والإعلامية .

يظهر جليا أن نمط التنمية المتبع قد أدى إلى اتساع قوائم الشرائح البيروقراطية و انفصالها تماما اجتماعيا وسياسيا عن الطبقات الشعبية إما في ذهنيها و وعيها أو في مصالحها و أوضاعها. و عليه إعادة الهيكلة الاقتصادية مجرد إعادة توزيع المناصب داخل السلطة و فرض السيطرة على الجهاز الاقتصادي (Dahmani) و من هنا عمل كل جناح على تثبيت أقدامه داخل أروقة السلطة و البحث عن موقع يساعده على التطفل مما أدى إلى تحول الإصلاحات الاقتصادية إلى محاولة إعادة تشكيل و صياغة أجهزة التأثير و التحكم في الاقتصاد الوطني بشكل عام و القطاع الخاص بشكل خاص.

5- من سوسيولوجية المقابلة إلى سوسيولوجية المقاول :

يلاحظ من مراجعة الأدبيات النظرية في مجال المقاولاتية، وبخاصة ما ارتبط منها بالحقول السوسيولوجي الذي تناول فيه الباحثون مختلف الخصائص الثقافية والمهنية التي كشفت عن مزيج مختلف من مقاولي الجزائر.

فمن خلال دراسته " لرؤساء المؤسسات الجزائريين" توصل **peneff jean** إلى تميز مقاولي ما بعد الإستقلال بـ سن كبير ونسب نبيل ومتواضع ومنهم من الفقراء أبناء الفلاحين والتجار، مستواهم التعليمي بين الابتدائي والعالي يغلب على نشاطهم الطابع التجاري وأغلبهم نجح بفضل مساراتهم المهنية والخبرة المتراكمة من العمل في القطاع العام، والثروة التي شكلها بعضهم في المهجر ما مكنهم من إنشاء مقاولات خاصة بالجزائر وقد صنفهم في ثلاثة أصناف هم: المقاولون التجار، المقاولون العمال والمقاولون أصحاب المشاريع غير المسيرين (**peneff, 1982, pp. 62-71**)، فيما استفاد أغلبية المقاولون من تسهيلات الدولة خاصة قانون الاستثمار في الستينات وبقية الإصلاحات التي أعقبته حسب " بن أشنهو" الذي ربطهم بالطبقة العاملة المحلية ذات الخبرة المتراكمة بالقطاع العام والمهاجرون (نيار، 2008، صفحة 44)، وأكد " الجيلالي اليابس" في ذات السياق أن برجوازيو الجزائر نشأوا بفضل تسهيلات الدولة التي جعلتهم تابعين لها إيديولوجيا، سياسيا، قضائيا واجتماعيا فرغم بناء إقتصاد وطني متطور ومستقل إلا أنه يبقى خاضعا للدولة التي يرفض مقاولوها تدخلها في شؤونهم مع مطالبتها بتوفير الحماية الصناعية لهم و حرية المبادرة في ذات الوقت (نيار، 2008، صفحة 45) وأشار إلى أن هؤلاء المقاولون يمزجون بين التقليدي المتمثل في الثقافة من خلال علاقات العمل التقليدية في المصنع والجهوية القبلية خاصة في مجال التكوين واختيار العمال، وبين الحديث المتمثل في استخدام التكنولوجيا الحديثة. (**Liabes,**

وبتناوله للمقاولين الجدد أشار " أحمد بويعقوب " أن قانوني المالية والاستثمار ساهما في ظهور مقاولين بمستوى علمي ومهني عالي، وبحدثة مقاولاتهم التي تستخدم تقنيات عالية في التسيير لأن بعضهم يملك شهادات في التسيير والهندسة وتسيير العمال (نيار، 2008، صفحة 46)، فيما أشارت " آن جيلي" إلى دور البعد الثقافي العائلي والرأس مال العلائقي كعوامل ساهمت في ظهور مقاولين بنماذج مختلفة غلب على أكثرهم السن الكبير فمنهم من كانوا إطارات في المؤسسة العمومية، ومنهم من ورث مقولة عائلية وطورها بفضل مستواه التعليمي العالي باستخدام أسلوب عقلاني ومعايير موضوعية في التوظيف بفضل دعم العائلة لهم ماديا ومعنويا، كما استفاد المغتربون من خبرتهم الغربية التي مكنتهم من الاستثمار في بلادهم، وتميز أصحاب التقاليد المقاولاتية بالاعتماد على خبرتهم لا على مستواهم التعليمي الضعيف ووظفوا أفراد عائلاتهم . (رحماني و جاب الله، 2014، صفحة 126)

6- الأصل الاجتماعي وثقافة المقولة:

إن ضعف مستوى الثقافة المقاولاتية الذي يلاحظ من خلال هذا العرض التاريخي، إنما هو تعبير عن هشاشة المقاوين في الابتكار و المخاطرة الناتجة أصلا عن هشاشة "الفرد" الجزائري في المجتمع، فالعائلة في النسق الاجتماعي التقليدي تعمل على تليين الفرد و اضعافه منذ الصغر. و عندما ينتقل هذا الفرد الى الحياة المهنية، يجد نفسه عاجزا عن الفعل و غير قادرا على المبادرة.

يتأكد هذا الطرح في فهم ضعف مستوى الثقافة المقاولاتية و تفسيرها بهشاشة الفرد على المستوى النفسي الاجتماعي، في هذا السياق يؤكد hofestede1994 أن المجتمعات العربية تتمتع بمؤشر ضعيف في بعد الفردانية مقارنة بالمجتمعات الغربية.

في تصورنا أن النسق الاجتماعي التقليدي، من ميزاته عرقلة سيرورة الفردانية **processus d'individuation** لدى الفرد الجزائري أي حرمانه من القدرة على تكوين ذات مستقلة من الشبكة (أولى هذه الشبكات الأسرة و محورها التعلق بالوالدين) و نفوذ هذا

النسق. فالمخاطرة و الابداع و سيرورات التحول و الفعل(أساسيات المقاولاتية)، هي غائبة عن نمط التنشئة التقليدية.

و عليه لا يمكن اكتسابها صدفة على مستوى خلق المؤسسات و اداراتها. وبالنظر إلى قوة تأثير النسق الاجتماعي و تجذره، فإنه يظهر لنا أن الانسان الجزائري ليس مهيكلًا في مؤسسات التنشئة على أن يكون "رجل مغامر" بقدر ما هو مبرمج على أن يكون رجل/أداة شبكات.

لا بد من الإشارة كذلك إلى أن قيمته ومكانته الاجتماعية ضمن هذا النسق لا تتحددان بكفاءاته و قدراته على خلق المؤسسات و تسييرها، بل تتحددان بمقدار ولائه لهذه الشبكات و مساهمته في المحافظة على استمرارية النسق الاجتماعي التقليدي. و هذا الأخير غير مبرمج أصلا للبحث عن النجاح بل على العكس من ذلك نجد فيه أن التنشئة الاجتماعية موجهة نحو تكريس الفشل و الاتكالية.

و تأسيسا على ما سبق فإن ضعف التوجه نحو المخاطرة التي تميز غالبية الجزائريين يفسر إلى حد كبير بالتصورات الاجتماعية/الثقافية التي تربي في كنفها الفرد الجزائري من جهة و كذا النموذج التنموي الجزائري الذي أقصى كل القوى الاجتماعية من المشاركة في احداث الفعل التنموي.

و لا غرو أن أشكال هذه الخلفيات السوسيو مهنية و غيرها، معوقات بنوية لولوج الفرد الجزائري العوالم المنتجة القائمة على الابداع و المخاطرة، فضلا عن صعوبة تحولها الى حوافز للعمل و الانجاز في ضوء ثقلها الثقافي ..غير المهيأة للتعامل مع متطلبات الراهن. وبناءً عليه فإن المقابلة كتنظيم حديث لم تتمكن من تأسيس ممتلك تنظيمي(خصائص تنظيمية) يعطيها هوية و لأصحابها شرعية ومرجعية لتكون بديلا وظيفيا للمؤسسة العمومية. إذن يظهر أن ثقافة المقابلة عاجزة عن مقاومة النسق السوسيو-ثقافي

التقليدي، بل أكثر من ذلك فقد تجذر هذا الأخير في عقول غالبية الجزائريين وجعل منهم أفرادا اتكاليين فاقدين لخاصيتي الإبداع والمخاطرة.

الخاتمة:

لقد أكدت نتائج هذه الدراسة على أهمية الأصل الاجتماعي كمحدد من محددات تطور المقاولاتية بالجزائر و هي نتيجة ذات أهمية بالغة على المستوى النظري و العملي، خاصة في ظل الاصلاحات الاقتصادية الحاصلة حاليا، و التحول من الاعتماد الكلي على الدولة إلى تحرير الطاقات الابداعية للأفراد.

اعادة الاهتمام نحو ضرورة فهم البنيات الثقافية و الاجتماعية للفرد الجزائري لفهم اخفاق سيرورة الثقافة المقاولاتية في التطور و النمو، لأن فهم البنيات الاجتماعية يعطينا فهما للتركيبية الذهنية للأفراد و تصوراتهم لفكرة المقاول، يمثل في اعتقادنا أحد الأولويات إذا ما أردنا أن تنجح هذه الثقافة التنظيمية الجديدة.

بالمحصلة النهائية نؤكد على تأثير السياق الثقافي في نشر و بناء إدراكات الأفراد و تصوراتهم للمقاول و هي في اعتقادنا نتيجة تفسر الحالة المرضية للمقاول في الجزائر و عجزها عن تحقيق شرعية اجتماعية في مجتمع مازال يحن إلى الدولة و أجهزتها القوية(المؤسسات العمومية).

أما من جانب الدولة و خياراتها التنموية فمن خلال عرض الحقائق النظرية لأشباه المقاولين الذين صنعهم النظام الجزائري سابقا لخدمة مصالحه، والترسيخ لإيديولوجية التبعية عبر خطابات سياسية صورت الدولة كراع له مسؤولية التعليم التكوين والتوظيف لعامة الشعب.

فرغم الشعارات المرفوعة، والمراسيم التنظيمية الراضية لكل مبادرة ليبرالية طبقت بصرامة على البرجوازية الصغيرة التي حاولت البروز بعد الاستقلال، لكنها تساهلت في المقابل مع فئات سابقة في القطاع العام، مكنتها علاقاتها القوية بجهاز السلطة من الحصول

على امتيازات لعقد صفقات محلية وأجنبية شكلت من خلالها ثروة لإنشاء شركات ضخمة سيطرت على الاقتصاد الوطني، بل ومنحتها صلاحية المشاركة في القرار السياسي.

فما كشفه الحراك الإجتماعي السابق، بين أن المقاولاتية في الجزائر مجسدة في لوبيات كبيرة داخل السلطة تخفت بأسامي مقاولين كبار بعد دعمهم، تمويلهم وحمايتهم قانونيا لخدمة مصلحة الطرفين دون حساب لبقية الشعب وما " حداد، ربراب وطحكوت وغيرهم من المقاولين، الوزراء والإداريين إلا نماذج بارزة عن الكثيرين من أمثالهم في البلاد، مما يفسر بعدنا عن المفهوم الحقيقي للمقاولاتية كثقافة ترسخ في الأجيال عبر عملية التنشئة الاجتماعية من خلال قيم حب العمل والإخلاص فيه حسب فيبر، ومبدأي الإبداع والخلق لدى شومبيتر.

فنحن لازلنا في عهد الإقطاعية حيث يكون الفرد تابعا للدولة يستفيد من مشروع يجهل ثقافة العمل فيه، مفتقر للمعارف والمهارات، غير مالك للثقافة المقاولاتية التي هي شرط أساسي لخلق مشروع والنجاح فيه، وهو حال أمة "مالك بن نبي" « لم يكن المسلم عندما فتح عينيه في عالم الاقتصاد بعد أن نالته الصدمة الاستعمارية، سوى قن يسخر لكل عمل يريده الاستعمار... ولم تكن له صلة موضوعية بعالم الاقتصاد » (بن نبي، 2000، صفحة 7) أي أن الفرد الجزائري مجرد وسيلة في يد السلطة تفعل به ما تشاء.

و أخيرا فإن ظهور المقاول لا يكفي لأن يكون فردا يبحث عن الربح، وأن ثقافة المقاوله ليست نتيجة أيضا لتجميع مجموعة من الكفاءات فقط، بل هي نظرة شاملة للعالم و هي بالضبط النظرة التي كانت مفقودة لدى أفراد المجتمع الجزائري عبر مختلف محطاته التاريخية.

يمكننا تفسير موقف الدولة بأنها كانت مرتبطة بعقد معلن مع العمال (الشعب)، وهذا ما يظهره الخطاب الرسمي من خلال ميثاق 1976 الذي يُعتبر على حد رأي (ADDI, L.) "عقداً مبرماً بين الدولة والمواطنين"، فمن جهتهم يفعل العمال ما يريدون، بما في ذلك

تحصيل "فائض قيمة سلبي"، ومن جهةها تحصل الدولة على الاستقرار والسلم الاجتماعيين وبالتالي عدم تدخل أيا كان في الأمور السياسية.

1*PAS :Programme d'ajustement structurel ;instaure par l'état algérien depuis avril 1994.

Bibliography :

- Mehidid , I. (1998). Traditional aristocracy during the 19th century and colonial capitalism: the problem of social integration. Humanities Magazine.
- Nayar , N. (2008). The professional and social background of young people establishing micro-enterprises. Field study of a sample of young people invested in the National Agency for Youth Support and Employment in the branches of Algeria. (Thèse de Magister). University of Algiers.
- Rahmani, . I., & Tayyib , . J. (2014). Sociological entrepreneurship in Algeria from grand entrances to contemporary studies . Journal of Studies in Social Sciences, Organizations, 01(03).
- Bajouri , K. A. al-W. . (2007). Entrepreneurship is key to economic development in the Arab worl. Egypt: Federation of Arab Chambers Economic Research Department.
- Bulkaibat, . I. (2002). Algeria's experience in development read in the transition from model to counter model. Publications of the University of Montori , (17).
- Rayashi, . S. et al. (1999). Algeria's political, social, economic and cultural backgrounds. lebanon: Centre for Arab Unity Studies.
- Boujama, . A. (2016). Algeria's situation at the beginning of the twentieth century . Journal of the Faculty of Basic Education for Educational and Human Sciences., (28).
- Bouaza, . A. al-R. 'uf. (2017). Algeria's entrepreneurship sector: a development option subject to the challenges of socio-cultural construction of society. Journal of Studies in Sociology Organizations, 01(10).
- Bourdieu, P. (1963). travail et travailleurs en algrie-,. paris: lahayemouton.
- liabes, djilali. (1984). Entreprises, entrepreneurs, et bourgeoisie d'industrie en Algérie . élémentsd'une Sociologie De l'entreprendre, (01).
- Schumpeter . J. (2011). Capitalism, socialism and democracy (translation Haider Haj Ismail). lebanon: Centre for Arab Unity Studies .

- Ben Nabi, M. . (2000). The problems of Muslim civilization in the world of the economy. Syria: House of thought.
- Khamis , K. (2011). The contribution of the public and private sectors to Algeria's national development. . Researcher's Journal , (09).
- al-Qanabi , I. A. al-K. (2013). Contracting culture from school theories to mechanisms of approaches advanced in the sociology of or. Morocco: Publications of Approaches to a Series of Studies.
- Al-Mahdi , bin I. M. (2010). Society and development in Algeria Social groups in the modern nation-building project. Journal of Humanities and Social Sciences, (01).
- Dahmani, . . A. . (2005). Algeria has the test . Casbah .
- Group of Authors, . . G. . of A. (2006). Black Book of Capitalism (Translation: Homs Anton). syria: New house Al-Tali'ah .
- Hishore, . M. L. (2017). Foundation Culture and Organizational Change at the Algerian Private Industry Corporation, Field Study at the Institutions of Samok and Mamy for Soft Drinks in Satif (Thèse de Doctorat). Mohamed Lamine Dabagen University. Setif , Algeria.
- Shanafi, . L. (2010). Impact of the policy of economic reforms on the social construction of Algerian society , analytical study. (Thèse de Doctorat). Sociology specialized in organization and work, Hajj Lakhdar University, Battneh, Algeria.
- Heidosi , G. (1997). Under-editing. lebanon: Dar al-Tali 'ah.
- Gugel , M. (2016). Study and analysis of contracting support policies in Algeria. (Thèse de Doctorat). University of Kasedi Marbah , Algeria.

قائمة المراجع:

- الباجوري خالد عبد الوهاب ، (2017). ريادة الاعمال مفتاح التنمية الإقتصادية في العالم العربي . مصر: اتحاد الغرف العربية دائرة البحوث الإقتصادية .
- بن نبي مالك ، (2000). مشكلات الحضارة المسلم في عالم الإقتصاد . سوريا: دار الفكر.
- الرياشي سليمان وآخرون ، (1999). الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية و الإجتماعية و الإقتصادية ، والثقافية. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية .
- حيدوسي غازي ، (1997). التحرير الناقص . لبنان: دار الطليعة .

- شومبيتر جوزيف ، (2011). الرأسمالية والإشتراكية والديمقراطية. ترجمة: حيدر حاج اسماعيل، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
- مجموعة من المؤلفين بدون ذكر أسمائهم، (2006). الكتاب الأسود للرأسمالية. ترجمة: حمصي أنطوني، سوريا: دار الطليعة الجديدة.
- بوجمعة أكرم، (2016). أوضاع الجزائر مطلع القرن العشرين . مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية. العدد 28 .
- الإدريسي عبد الكريم القنبيعي، (2013). الثقافة المقاولاتية من نظريات المدارس إلى آليات المقاربات مقدمات في سوسيولوجيا التنظيمات. المغرب: منشورات مقاربات سلسلة دراسات .
- المهدي بن عيسى محمد، (ديسمبر، 2010). المجتمع والتنمية في الجزائر الشرائح الإجتماعية عند مشروع بناء الدولة الحديثة . مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد الأول .
- بوعزة عبد الرؤوف، (2017). قطاع المقاولات في الجزائر :خيار تنموي يخضع لتحديات البناء السوسيوي ثقافي للمجتمع. مجلة دراسات في علم الاجتماع المنظمات . مجلد1 عدد10 .
- بولكعيبات إدريس، (جوان، 2002). تجربة الجزائر في التنمية قراءة في الانتقال من نموذج إلى نموذج مضاد. منشورات جامعة منتوري، العدد17 .
- خميس خليل ،(2011). مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في التنمية الوطنية في الجزائر. مجلة الباحث. عدد 09 .
- رحماني إسحاق ، و جاب الله طيب ، (2014). سوسيولوجيا المقاولات في الجزائر من المداخل الكبرى إلى الدراسات المعاصرة . مجلة دراسات في العلوم الإجتماعية ، المنظمات . مجلد 1 عدد 03 .
- مهديد ابراهيم، (أفريل، 1998). الارستقراطية التقليدية الوهرانية خلال القرن 19م والرأسمالية الإستعمارية: إشكالية الاندماج الإجتماعي. مجلة إنسانيات.
- شنافي ليندا، (2010). تأثير سياسة الإصلاحات الإقتصادية في البناء الإجتماعي للمجتمع الجزائري ، دراسة تحليلية. أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم تخصص علم الاجتماع تنظيم وعمل، جامعة الحاج لخضر ، باتنة، الجزائر.

-قوجيل محمد،(2016).دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر . اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر.

- نيار نعيمة، (2008).الخلفية المهنية والإجتماعية للشباب المنشئ للمؤسسات المصغرة . دراسة ميدانية لعينة من الشباب المستثمر في الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب فروع الجزائر وسط :بئر توتة -زرالدة -حسين داي ،رسالة لنيل شهادة الماجستير، في علم الاجتماع تنظيم وعمل . جامعة الجزائر.

- هيشور محمد لمين ، (2017). ثقافة المؤسسة و التغيير التنظيمي في المؤسسة الصناعية الخاصة الجزائرية ،دراسة ميدانية بمؤسستي صرموك ومامي للمشروبات الغازية بسطيف ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علم الاجتماع العمل والتنظيم :إدارة الموارد البشرية ، جامعة محمد لمين دباغين . سطيف ،الجزائر.

référence en français

- Ahmed Dahmani ;l'Algérie a l'épreuve . Casbah janvier 2005
- P.Bourdieu.travail et travailleurs en algerie.paris-lahaye,mouton,1963. .
- LIABES (DJ), Entreprises, entrepreneurs, et bourgeoisie d'industrie en Algérie, élémentsd'une sociologie de l'entreprendre, Tome 1